التنمية والنوع الاجتماعي في العراق : الأدوار وخيارات التمكين

م. د. ايمان عبد الكاظم م. د. شيماء رشيد
جامعة كربلاء

المستخلص

ان مفهوم النوع الاجتماعي والذي تم التعرف علية بمصطلح الجندر نالالاهمية القصوى في التنمية التي من المتوقع منها ان تؤدي الى اوضاع حياتية افضل للجميع ولمجالات الحياة كافة، ويعد الجندر مفهوما ثقافيا نسبيا لأنه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لأخر ويشكل نظرة المجتمع لادوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل.

لقد شكلت قضية المرأة احد المتغيرات في النسيج المجتمعي العراقي بعد سلسلة من الازمات التي تركت اثار مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الاسرية وعلى المرأة خاصة فالعوامل الثقافية والاجتماعية فضلاً عن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواهن العلمي وضآلة مهاراتهن كلها عوامل تقلص نطاق الاعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الاسرة وتحقق المكانه الاجتماعية اللائقة لها.

Abstract

The concept of gender, which has been identified by the term gender, has become the most important factor in development, which is expected to lead to better living conditions for all and all areas of life. Gender is a relatively cultural concept because it varies over time and from one society to another and constitutes a society's view of roles, And the duties of both women and men, that is, gender vision seeks to ensure that the benefits of development reach the target groups do not stand in those who are in the best centers and allows them to benefit from them.

The issue of women was one of the variables in the Iraqi social fabric after a series of crises that left direct and indirect effects on the family institution and on women in particular. The cultural and social factors as well as the lack of education and training of women, their low level of education and the low skills of them all reduce the scope of work available to them. To compete in the field of formal work outside the home and to obtain jobs that meet the needs of the family and achieve a social status worthy of it.

المقدمة

اصبح لمفهوم النوع الاجتماعي والذي تم التعرف علية بمصطلح الجندر (Gender) الاهمية القصوى في التنمية التي من المتوقع منها ان تؤدي الى اوضاع حياتية افضل للجميع ولمجالات الحياة كافة، ويعد الجندر مفهوما ثقافيا نسبيا لأنه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لأخر ويشكل نظرة المجتمع لادوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل ، اي ان رؤية النوع الاجتماعي تسعى الى التأكد من ان الفوائد العائدة من التنمية تصل الى الفئات المستهدفة ولا تقف عند اولئك الذين هم في مراكز افضل ويسمح لهم بالاستفادة منها.

لقد شكلت قضية المرأة احد المتغيرات في النسيج المجتمعي العراقي بعد سلسلة من الازمات التي تركت اثار مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الاسرية وعلى المرأة خاصة فالعوامل الثقافية والاجتماعية فضلاً عن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواهن العلمي وضآلة مهاراتهن كلها عوامل تقلص نطاق الاعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الاسرة وتحقق المكانه الاجتماعية اللائقة لها.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعريف بالعلاقة بين التنمية والنوع الاجتماعي في العراق وإمكانات التقدم من خلال دراسة التنمية والنوع الاجتماعي ومعرفة سبل تعزيز مكانة المرأة ودورها في العراق.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في استمرار انخفاض اسهام المرأة في عملية التنمية، وفي الانتفاع بعوائدها ، مقاسة بالتعليم ومؤشرات الدخل والصحة.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، ان القيود المفروضة (التقاليد والعادات)على المرأة تحد من دورها وتقلل مكانتها وتمكينها من اداء ادوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويقلل اسهامها في عملية التنمية.

هيكلية البحث

للوصول الى اهداف البحث فقد قسم البحث الى مجموعة من المحاور تطرق ،المحور الاول النوع الاجتماعي في مقاربات قضايا المرأة التنموية وتناول المحور الثاني واقع المرأة وأدوارها الجندرية في العراق ، والمحور الثالث يتضمن سبل تعزيز دور مكانه المرأة .

المحور الاول : النوع الاجتماعي

اولاً: مفهوم النوع الاجتماعي

ان من اعظم ما شغل البشر عبر العديد من القرون هي قضية المرأة وقد اشتد الجدل حولها الان واتسع نطاقة، فأنشئت الجمعيات النسوية التي تطالب بمساواة المرأة مع الرجل في كافة ميادين الحياة وأصبحوا ينادون بالتساوي التام مع الرجل ورفعت شعارات ما يسمى بالنوع الاجتماعي [1].

استخدمت كلمة الجندر منذ ثمانينات القرن الماضي وأصبح استخدامها يزداد في القطاعات كافة، وأصبح مفهوماً مقبولاً في الخطاب السياسي والاكاديمي، ومع هذا مازال مصطلح الجندر مغلف بالصعوبات ففي اللغة الانكليزية مازال المصطلح غير مفهوم بما يكفي خارج نطاق النشطاء الأكاديميون اما للغة العربية تصبح المشكلة اكثر تعقيدا حيث لا توجد ترجمة معتمدة لهذا المصطلح ولم يتم لحد الان استخدام رديفا مطابقا في اللغة العربية ولهذا يستخدم بعض المهتمون مصطلح النوع الاجتماعي[2]، ما خلا مصطلحي الجنوسة والجنسائية غير الشائعين في الاستعمال.

وحينما نتطرق الى مفهوم النوع الاجتماعي لا نعني به المرأة فقط انما المرأة والرجل معاً ، وقد عُرف مفهوم النوع الاجتماعي بالعديد من التعاريف منها(على انه تحقيق العدالة والإنصاف بين الرجل و المرأة، من حيث الفرص وتخصيص الموارد والوصول الى الخدمات والانتفاع من ثمار التنمية) [3].

ثانياً :مقاربات قضايا المرأة التنموية

يمكن الادعاء ان مناهج وسياسات التنمية الموجهة للمرأة مرت بالعديد من المقاربات التي ابرزت التغيرات في مداخل السياسات التنموية والاقتصادية في العالم وهذه المقاربات هي[4] :

1. مقاربة الانتفاع التلقائي للمرأة في التنمية

ففي الخمسينات والستينات ادعت النماذج التنموية ان المرأة ستستفيد من تساقط المكاسب التنموية اسوى ببقية افراد المجتمع ، الا ان الواقع اثبت انها لم تحقق سوى مكاسب بسيطة من عوائد التنمية،بل ان التجارب قادت الى مزيد من تهميش المرأة واستبعادها من مواقع القرار.

برزت هذه المقارنة في السبعينات من القرن الماضي بحيث عرفها مؤتمر نيروبي (1985) بأنها(ستفيد النساء من خلال التنمية) [(5)]، وجاء هذا البعد من الافتراض القائم على ان المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية، وإنها بعيدة عن التنمية ويؤكد هذا البعد ان اقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلباً على المرأة فقط انما يولد عنه فشل للمشاريع التنموية وعدم فعالية تلك المشاريع ، ويؤكد البعد نفسه ان ادماج المرأة في انشطة التنمية التي تخص مجموع السكان قد يجعل هذه الانشطة اكثر جدوى وفاعلية[(6)]، ويركز هذا المنهج على ادوارها الانتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي تجعلهن في نفس مستوى الرجال او على الاقل مساعدتهن على ذلك[(7)]. ومع مرور الزمن تغيرت مواضيع المرأة عندما تجاوب المحللون مع الضغوط وخاصة الاتجاهات السائدة في مجال التنمية ووصفت كارولين موزر في كتابها (Gender Planning In The Third World) المواقع الجديدة كانتقاله من اتجاه الرفاه (welf are orientations) الى الاتجاهين التاليين:-

- موقف المساواة في الحقوق Equal Rights .
- موقف محاربة الفقر Anit – Poverty .

مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الاولية Rasic Needs والتشديد على الفعالية [(8)] .

2. مقاربة المرأة في التنمية

منذ سنة 1975 جاء الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور النساء ومشاركتهن في التنمية وقد جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمي.

ظهر هذا البعد في نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم كردة فعل ضد اهمال بُعد المرأة في التنمية لبعض الجوانب ، ويقوم على مبدأ اولى يتمثل في ان المرأة مدمجة مسبقاً في التنمية الان المشكلة المطروحة انها مدمجة بصفة غير متساوية مع الرجل[(9)]،اي ان هذا المنهج مبني على اساس ان عمليات التنمية ستسير بصورة افضل وتزداد فعالية اذا قدرت جهود المرأة داخل البيت وخارجه بدلا من تركها تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة ، ويشير هذا المنهج الى دمج النساء اقتصادياً في الهياكل الاجتماعية فيجب التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديمقراطية باعتبار الانسان وسيلتها وهدفها اسس التنمية المرفقة المساندة للتنمية هي احترام حقوق البشر سواء كانوا نساء ام رجال كهولاً او شباباً ريفيين ام حضر[(10)].

ان بعد المرأة والتنمية يؤكد على رغبات النساء وما يقمن به في الاسرة والمجتمع واعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي يستطيعن من خلالها من اداء الاعمال التنموية ويعتمد هذا المنهج على رسم برامج تخطيط اكثر عدالة[11]

3. مقاربة التنمية البشرية :لقد اعطى مفهوم التنمية البشرية بعداً جديداً لمقاربة قضايا المرأة وعلاقتها بالتنمية ، من خلال مفهوم التمكين EMPOWERMENT)) وتوسيع قدرات الناس وخياراتهم في العيش الكريم لحياة صحية مديدة،والتمتع بالحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوصفها حقاً اصيلاً من حقوقة وهنا اعيد الاعتبار لقضية المرأة ووجد الباحثون والناشطون في تقارير التنمية البشرية سنداً قوياً في دعواهم لتمكين المرأة، وتبناه مؤتمر بكين (1995) بوصفة حلاً استراتيجياً للتنمية فقد جاء في المادة الثالثة عشرة من اعلان بكين "ان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، امور اساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم[12].

المحور الثاني : واقع المرأة

اولاً : المرأة وأدوارها الجندرية في العراق

ان المرأة في المجتمعات الشرقية و الاسلامية عموماً وفي المجتمع العراقي على وجه التحديد يتصف بثقافة قامعة لحقوق المرأة والسيادة تكون للرجل ، المرأة العراقية قدمت الكثير من التضحيات وعانت ما عانته من اضطهاد وعنف بمختلف أنواعه وأشكاله ومن جميع الأطراف ، فالنساء في العراق تعرضن للكثير من الانتهاكات والمخاطر وهن يعشن تحت تواطأ الفكر ألذكوري وهيمنته على واقع المجتمع العراقي ،ورغم ذلك لعبت المرأة العراقية دوراً هاماً في أوقات النزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاجتماعية. إذ أنها عملت جاهدة في مختلف الظروف التي مر بها العراق من نزاعات وحروب للحفاظ على النظام الاجتماعي وديمومته وان الكثير من مؤسسات الدولة العراقية اديرت من قبل النساء بكفاءة عالية بفعل وجود كفاءات نسائية عراقية وكن كان هناك بطأ في مطالبة النساء في المشاركة في مواقع صنع القرار سواء سياسية او اقتصادية او اجتماعية بسبب هيمنة النظام السابق على جميع مؤسسات الدولة ونلحظ تغيب النساء رغم ان لهن جهود بارزة منذ عقد السبعينات ومع ذلك فقد تواجدت النساء في المجلس الوطني العراقي خلال الفترة 1980-1995 حيث بلغ حجم العضوية 9 عضوه ومثلت سنة 1990 اعلى نسبة مشاركة اذ بلغت 13,2%من مجموع الاعضاء ، اما في الدورة الخامسة للمجلس عام 2000 فقد بلغ عدد النساء 20 عضوا بنسبة 18%، وهي تعد نسبة جيدة قياسا بالمشاركة النسائية في المنطقة العربية، ورغم ان الكثير من المؤسسات اديرت من قبل نساء ذوات كفاءة عالية اثبتن قدرتهن في الادارة ولكن كان هناك بطء في مطالبة النساء في المشاركة في مواقع صنع القرار وذلك بسبب الاوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بالإضافة الى سيطرة النظام السابق وهيمنته على جميع مؤسسات الدولة نلاحظ تغيب النساء رغم ان لهن جهود بارزة منذ عقد السبعينات.

وتجدر الاشارة هنا الى ان المراة العراقية مرت بمراحل وظروف صعبة للغاية يمكن ايجازها بما يلي:

1. الحرب العراقية الايرانية 1980-1988

2. حرب الكويت 1990
3. العدوان الثلاثين 1991
4. العقوبات الاقتصادية
5. غزو العراق 2003

كل هذه المراحل ادت الى اغراق العراق في ظلمات البطالة والفقر والتخلف وبالتالي اثر بشكل واضح على تراجع دور المرأة العراقية.

بعد عام 2003 حصل تغير في النظام السياسي العراقي ادى الى تحول بات واضح على الساحة حيث برزت ناشطات عراقيات يقيمن في امريكا للدعوة الى اقامة منظمة نساء من اجل العراق[13].

ولذلك اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد[14].

ان قانون الانتخابات العراقي اوجد ارضية مناسبة لتفعيل دور المرأة وضمان مشاركتها في ادارة الدولة العراقية ورسم سياستها وذلك من خلال تخصيص ما لا يقل عن 25 % من مقاعد البرلمان العراقي وتم تطبيق نظام التمثيل النسبي في المرحلة الانتقالية من خلال أمر سلطة الائتلاف رقم (96) بتاريخ 15 / 6 / 2004 والمسمى (قانون الانتخابات) والذي كان ساريا في انتخابات كانون الثاني / 2005 وفيه انه يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاث مرشحين في القائمة[15]

وبفعل تطبيق نظام الكوتا وعملاً بالمادة (49) للفقرة الرابعة من الدستور الصادر عام 2006 والتي نصت علىان يستهدف قانون مجلس النواب انتخابات تحقيق نسبة للنساء لاتقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب كما ذكرت الفقرة (ج) من المادة الثلاثين من القانون (نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية التي لاتقل عن ربع اعضاء الجمعية الوطنية[16]

ثانياً : معوقات دور المرأة في التنمية

ان المرأة العراقية حصلت على حقوقها بموجب الدستور ألا ان هذه الحقوق لم تلمس على ارض الواقع ، لاعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد اضافة الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية وفيما يلي سيتم توضيح تلك المعوقات التي تحد من اداء المرأة ومشاركتها في عملية التنمية :

1. الموروث الثقافي والتقاليد

ان مفهوم الثقافة له اثر بالغ في صياغة الحقوق والواجبات ، وهو يعبر عن افكار شعب ما التي تحدد الممارسات المجتمعية والسلوكية التي تمثل النتاج العام لمجتمع ما[17]. ففي المجتمع العراقي تعاني المرأة من هذه التقاليد والعادات ويكون دورها محصور في القيام بالإعمال المنزلية والإعمال الزراعية داخل العائلة غير مدفوع الثمن ، ولا يحق لها العمل بأرض الغير مقابل اجر ومحرومة من الضمان الاجتماعي والصحي وكذلك غياب الوعي بحقوقها وواجباتها والنظرة الدونية لنتائج عمل المرأة اجتماعيا والعبء المزدوج لعمل المرأة داخل وخارج المنزل وعدم الاعتراف بقيمة العمل وعدم تقييمه ضمن الدخل القومي[18].

2. قلة مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للمرأة

أن وكالات وصناديق الامم المتحدة في العراق لم تسهم بشكل منظم بعملية تنمية وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية التي تدعم عمل ومشاركة المرأة ، وأن الحكومات العراقية لم تضع خطة استراتيجية من شأنها أن تعزز قدرات المنظمات المحلية عدا اقرار قانون المنظمات غير الحكومية رقم12)) لسنة 2010 ، وما ترتب عليه من تأسيس دائرة لتسجيل المنظمات غير الحكومية ، وأن المنظمات غير الحكومية لم تتمكن من اعانة نفسها بنفسها ولم تكون منذ تأسيسها منظمات مدنية قوية داعمة لحركة المجتمع المدني فان النتيجة المتوقعة أن أعداد المنظمات المحلية يتضاءل باستمرار وأنها لم تعد تقوى على النهوض بنفسها وبالتالي ، لم تعد بالمستوى الذي يمكنها من ادارة الازمات او المساهمة في حلها فضلا عن المشاركة في التنمية المستدامة في السنوات القادمة.

3.مستوى التعليم

اشار تقرير العراق حول سيدوا ان التعليم و احد اهم المجالات التي تظهر التباين بين تمتع الذكور والاناث مع ان التشريع لاينطوي على مؤشر للتمييز بينهما بدأً من رياض الاطفال وحتى الجامعة [19].

ويبدوا ان الالتحاق بالتعليم هو احد اهم مؤشرات التمييز ، اذا طبقاً لمتغير البيئة فان (87.8%) من الفتيات بعمر 10–14 سنة ملتحقات بالتعليم في الحضر مقابل70.7 %)

في الريف . وتحضر اكثر من نصف الفتيات في التعليم الابتدائي الا ان ربعهن فقط يصل الى مرحلة المتوسطة [20]،، ويقل معدل التحاق الفتيات الاجمالي عن معدل التحاق الاطفال من الجنسين في عمر التعليم الاساسي والبالغ (89%) اذ لايزيد معدل التحاق الفتيات في الفئة العمرية نفسها عن (82.2%) وبناء على ذلك فان مقياس مساواة النوع الاجتماعي للمرحلة الابتدائية بلغ 0.92%) و(0.82%) في التعليم الثانوي ، ويزداد الوضع سوء في المناطق الريفية اذ ينخفض مقياس مساواة النوع الاجتماعي الى(0.86%) في الابتدائية والى (0.57%) في الثانوية، غير ان مقياس المساواة يرتفع بشكل واضح في المناطق الحضرية 0.96%) للابتدائية (0.95%) للثانوية[21]

جدول(1) توزيع النساء(15–55) سنة الحالة التعليمية حسب المحافظات

المحافظة	لم يحصل على شهادة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	جامعي فاكثر	المجموع
دهوك	12.6	24	16	4.2	5.4	4.2	100
نينوى	35.4	40	12.6	2.9	2.7	6.4	100
سليمانية	34.4	28	20.8	5.5	5.9	5.7	100
كركوك	27	47	11	1.9	6.3	4.8	100
اربيل	54	16.2	0.715	4	4.7	6	100
ديالى	26.3	41.9	14	4.4	7.2	6	100
الانبار	39	38	9.6	2.3	6.8	3.9	100
بغداد	22.4	32	16.9	8.9	6	13.3	100
بابل	26	42.3	14.4	4.8	6.3	6	100
كربلاء	25.6	42	14	5.4	3.5	9.6	100
واسط	44	42	14	4.4	3.7	5.5	100
النجف	30.6	37	11.8	2.5	4.2	13.4	100
ديوانية	37	31.7	14.3	2.1	4.5	10.2	100
مثنى	59	25	8	1.6	1.9	3.7	100
ذي قار	44	32.5	11.5	3.5	4.3	4	100
ميسان	47.8	28	12.3	2.2	5	4.5	100
بصرة	30	34.4	16.4	5.7	6.8	6.2	100

المصدر : وزارة التخطيط /اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق /2011

نلحظ من الجدول السابق ان هناك تباين بين محافظات العراق ففي المثنى ترتفع نسبة النساء بدون شهادة الى 59% تليها اربيل 54% في حين تتقلص في بغداد الى22.4 % تليها كربلاء 25.6%، نستنتج ان التعلم هو العامل الاساسي الذي يساعد المرأة في ممارسة دورها في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهو العصب الرئيس لتمكين المراة في جميع مجالات الحياة.

4.ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية

يرجع ذلك الى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر في حياة المرأة صحيح ان المرأة العراقية دخلت مجلس الحكم الانتقالي ودخلت الجمعية الوطنية والبرلمان العراقي عن طريق الكوتا الذي ورد في قانون ادارة الدولة اعطى الحق لها في المشاركة بنسبة لاتقل عن 25% في الجهاز التنفيذي والتشريعي فرشحت المرأة ولكن عن طريق المحاصصة والطائفية بدلا من استحقاقها وفقا لما تمتلكه من قدرات ومهارات اذن هو مجرد اشغال مقاعد وفق املاءات سياسية وبذلك لايكون لهن صوت مؤثر[22]،ومن السلبيات التي رافقت تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لاحزاب تأتمر باوامرهم وتوجيهات الحزب ورئيس الكتلة السياسية التي وصلت الى الجمعية الوطنية من خلالها[23].

المحور الثالث – سبل تعزيز دور المرأة في العراق

بعد ان تم الاشارة الى مجموعة من المعوقات التي تواجه المرأة وتحد من مشاركتها في عملية التنمية لابد من اعطاء مقترحات تعزز دور المرأة وتمكنها وكما يلي:

1. الموروث الثقافي والتقاليد لابد من تغير بعض القيم والعادات الخاصة بالمرأة والرجل السائدة في الاسرة والمجتمع باتباع بعض السياسات منها:-
   - تغيير في التشريعات الخاصة بالمرأة بما يكفل حريتها واحترام حقوقها.
   - تعزيز وعي المجتمع بضرورة واهمية دور المرأة وعدم التعامل معها من مبادى السيطرة الابوية والقبلية السائدة في المجتمع العراقي .
2. مؤسسات المجتمع المدني ان نسبة المشاركة في منظمات المجتمع المدني منخفظة لذلك يجب اتخاذ سبل لتعزيز دور هذه المؤسسات في تنمية دور المرأة ومشاركتها من خلال
1. رسم سياسة لتفعيل القطاع الخاص للمساهمة في تقديم الخدمات في مجال الانشطة الاجتماعية والثقافية.
2. انشاء المنتديات الثقافية التي تعزز من دور المرأة .
3. مستوى التعليم
   - تعديل السياسات والتوسع في جعل التعليم الزامي وصولا لمرحلة المتوسطة .
   - تحسين الخدمات التعليمية لجميع المحافظات التي تعاني من تدني مستوى التعليم للفتيات.
4. مشاركة المرأة سياسيا
   - تعديل القوانين واتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي.
   - تعديل قانون الانتخابات والاحزاب السياسية وقانون الجمعيات من منظور الجندر
   - وضع برامج لتنمية مهارات المرأة وتوعيتها بما يؤهلها للمشاركة السياسية بشكل ايجابي وواع.

الاستنتاجات

1. تعاني المرأة من عراقيل كثيرة تحول دون مشاركتها في التنمية الاقتصادية وامتلاكها لشركات والإعمال التجارية والمشاريع الانتاجية،والسبب الرئيسي يرجع الى العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع .
2. المرأة لا تساهم في عملية الانتاج واذا ساهمت تكون مساهمتها ضئيلة ولا تدخل في عملية الدخل القومي كذلك بعض المشاريع الانتاجية حكرا للرجل ومحرمة اجتماعيا للمرأة وليس قانونيا،لان السوق محتكر من قبل الرجال في مجتمعنا،او صعوبة دخول المرأة في السوق.
3. في الغالب المرأة تبتعد عن القطاع الاقتصادي الخاص لعدم توفر الحماية القانونية لها حيث تتعرض – المرأة الى التحرشات الجنسية والمنظومة القانونية تفتقر الى الحماية القانونية المتمثلة بالعقوبة للجاني في حالة التحرش اثناء العمل او بسبب العمل.
4. ارتفاع نسبة الامية بين النساء بعمر 15-24 سنة في العراق الى اكثر من 80% بسبب انعدام الامن بعد عام 2003.
5. اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد

التوصيات

1. تعزيز الالتزام والعمل على المستوى الدولي والوطني والمحلي نحو تقوية مركز المرأة ومساهمتها في التنمية.
2. الحرص على وضع إطار قانوني لحماية حقوق المرأة .
3. حظر جميع أنواع العنف ضد المرأة و تعزيز قيم اللاعنف ورفع مستوى الوعي في المجتمع بأهمية المرأة وحماية حقوقها .
4. إعداد وتنفيذ خطوات منهجية لجمع البيانات وإعداد الإحصائيات وإجراء البحوث على المستوى الوطني لتقييم وضع المرأة ودراسة حالتها والوقوف على المعوقات التي تعرقل تمكين المرأة في مجالات التنمية المختلفة.
5. وضع الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لحماية حقوق المرأة وضمان مشـاركتها الفاعلة .
6. تفعيل القطاع الخاص للمساهمة في تقديم الخدمات في مجال الانشطة الاجتماعية والثقافية.

المصادر

1. . سيما عدنان (النوع الاجتماعي الجندر) رسالة ماجستير منشورة ،فلسطين القدس 2005
2. . محمد حميد نجاري(دليل مقارنة النوع والتنمية والجندر) 2008 ،على الموقع
3. maktatmepi .org www.:
4. . أدجامح ابراهيم (ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة) كلية العلوم الاقتصادية والبشرية والعلوم ألاجتماعية الجزائر 2011 ، ص 7.

5. عبد الاله بلقزيز (تحرير وتقديم) المرأة العربية .من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2014، ص164-
6. صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، التنمية والنوع الاجتماعي،المكتب الاقليمي للدول العربية 2001،
7. .بشرى العماري(مفاهيم ومقاربات حول النساء والتنمية)على الموقع الالكتروني :
8. .Moumintate.nct/ar/do cument
9. . اصلاحات وتطور مفاهيم المرأة والتنمية، تقييم نقدي من المنظور العربي :
10. www.arab-hdr.org/public
11. ..ادجامح ابراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص5.
12. .. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية ، مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي ، رام الله فلسطين ، ط1 ص 26 -27
13. .. محمد حميد نجاري (مصدر سبق ذكره) ص 21 .
14. يمن حماقي (مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به) على الموقع الالكتروني
15. www: mof. Gov /equatity finall web /systempages /wrsh afiles
16. .. ادجامح ابراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص59.
17. .. فائزة صادق حيدر (مفهوم النوع الاجتماعي(الجندر)) على الموقع الالكتروني
18. .www :istisharat ,imariskan .gov
19. .. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مصدر سبق ذكره ص28
20. ..هيفاء زنكنه (المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي) مركز دراسات الوحدة العربية ،2006، ص60.
21. .. ليلى الخفاجي انتقاد وتهميش المرأة العراقية في المؤتمرات الدولية وعلى الموقع الاتي 2008
22. http/www. Aman gardon .org/a.news/ wmview
23. طيف مكي عبد الخالق (السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير علوم سياسية / جامعة النهرين، 2013، ص186
24. حسن لطيف الزبيدي واخرون العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات العراق، 2008،ص 216-218
25. المركز الوطني لحقوق الانسان (تقرير عن واقع المرأة العراقية) بعد عام 2003 ، صادر عن وزارة حقوق الانسان، 2013
26. وزارة التخطيط /اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق /2011
27. عبد السلام ابراهيم البغدادي المرأة والدور السياسي مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان 2010، ص25.
28. .. طيف مكي عبد الخالق مصدر سبق ذكره،ص188

الهوامش

[1] . سيما عدنان (النوع الاجتماعي الجندر) رسالة ماجستير منشورة ،فلسطين 2005، ص 4.

[2] . محمد حميد نجاري(دليل مقارنة النوع والتنمية والجندر) 2008،ص15،على الموقع maktatmepi .org. www:

[3] . أدجامح ابراهيم (ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة) كلية العلوم الاقتصادية والبشرية والعلوم ألاجتماعية الجزائر 2011 ، ص 7.

[4] . عبد الاله بلقزيز (تحرير وتقديم) المرأة العربية .من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2014، ص164-166

[5] .ادجامح ابراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص5.

[6] . المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية ، مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي ، فلسطين ، ط1 ص 26 -27

[7] . محمد حميد نجاري (مصدر سبق ذكره) ص 21 .

[8] . يمن حماقي (مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به) على الموقع الالكتروني :
www: mof. Gov /equatity finall web /systempages /wrsh afiles

[9] . ادجامح ابراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص59..

[10] . فائزة صادق حيدر (مفهوم النوع الاجتماعي(الجندر)) على الموقع الالكتروني
www :istisharat ,imariskan .gov.

[11] . المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مصدر سبق ذكره ص28

3.http://www.equalpowerlastingpeace. org/ar/ download/ Beijing%20 platform%20or%20 action Arabic.pdf.

[13] .هيفاء زنكنه (المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي) مركز دراسات الوحدة العربية ،2006، ص60.

[14] . ليلى الخفاجي انتقاد وتهميش المرأة العراقية في المؤتمرات الدولية وعلى الموقع الاتي 2008
http/www. Aman gardon .org/a.news/ wmview

[15] . طيف مكي عبد الخالق (السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير علوم سياسية / جامعة النهرين، 2013، ص186.

[16] . حسن لطيف الزبيدي واخرون العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات العرااق، 2008،ص 216-218

1. Johan Story ,cultural theory &popular culture :AN Introduction , Pearson Education Ltd, 2012,p1-2.

[18] المركز الوطني لحقوق الانسان (تقرير عن واقع المرأة العراقية) بعد عام 2003 ، صادر عن وزارة حقوق الانسان، 2013

[19] . وزارة حقوق الانسان (تقرير العراق حول اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة سيدوا 2011، ص41

[20] . الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح الاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (i-wish) بغداد، 2012ص83

[21] . الجهاز المركزي للاحصاء واخرون ، مراقبة اوضاع النساء والاطفال : المسح العنقودي متعدد المؤشرات mics 2011، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء بغداد ، ص37.

[22] .عبد السلام ابراهيم البغدادي المرأة والدور السياسي مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان 2010، ص25.

[23] . طيف مكي عبد الخالق مصدر سبق ذكره،ص188